

## النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٣٠ أبريل ٢٠١٨

### الهيئة العامة للزكاة والدخل تصدر النسخة الانجليزية من الدليل الإرشادي الخاص بالاقتصاد الرقمي

نشرت الهيئة العامة للزكاة والدخل [النسخة الانجليزية الرسمية](#) للدليل الإرشادي الخاص بالاقتصاد الرقمي بعد أن تم نشر النسخة العربية من الدليل بشهر يناير. لقد تم تصميم الدليل لمساعدة الموردين الذي يقومون بتوريد السلع والخدمات إلكترونياً للعملاء في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى العملاء المعنيين بالاقتصاد الرقمي.

تم تعريف الاقتصاد الرقمي في الدليل على أنه الأنشطة الاقتصادية التي تمارس من خلال الوسائل الإلكترونية، حيث يتم بيع السلع أو الخدمات من خلال موقع إلكتروني أو منصة إلكترونية وتقديم الخدمات من خلال وسيط رقمي أو إلكتروني. لم يُعرف مصطلح الاقتصاد الرقمي لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ولكن تم تعريفه لوصف الأنشطة التي تم ذكرها في الدليل.

تقع الخدمات الإلكترونية تحت مسمى الاقتصاد الرقمي، وقد تم تعريفها في اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة. يتضمن الدليل العديد من الأمور المتعلقة بالخدمات الإلكترونية وتشمل التسجيل ومكان إقامة المورد والعميل ومكان التوريد. وتشمل أيضاً تحديد مكان الاستخدام الفعلي للخدمة والانتفاع بها واستيراد السلع في الاقتصاد الرقمي بالإضافة إلى الأحكام الانتقالية المطبقة على الاقتصاد الرقمي.

بينما يقوم الكثيرون بمراجعة المعاملة الضريبية للمعاملات المتأثرة باستخدام ترجمات غير مصرح بها، فإنه سيكون من المستحسن النظر في مراجعة المعالجة السابقة في ضوء الترجمة المعتمدة لضمان الامتثال.

### الهيئة الاتحادية للضرائب تصدر دليل المستخدم لطلب التوضيحات

أصدرت الهيئة الاتحادية للضرائب [دليل المستخدم لطلب التوضيحات](#). تم إعداد الدليل للمساعدة في تقديم طلب التوضيح من خلال تعريفه وماهي الشروط المطلوبة لتقديم طلب التوضيح ومن بإمكانه تقديم الطلب نيابة عن شخص آخر.

وغالبًا ما يشار إلى "توضيح" على أنه "قرار" في الدول الأخرى التي تطبق ضريبة القيمة المضافة. ولكن ما تعني به الهيئة الاتحادية للضرائب، فهو يقوم بتوضيح العملية والإجابة على الأسئلة حول تشريعات الضرائب ولوائحها التنفيذية.

وفي هذا الصدد، تهدف عملية تقديم طلب التوضيح إلى معالجة الحالات التي تتضمن:

- قيام الشخص بدراسة القوانين الضريبية واللوائح ذات الصلة والأدلة الإرشادية قبل تقديم الطلب، لكن الإجابة على استفساراته لا تزال غير مؤكدة
- أن يكون لدى الشخص مصلحة فيما يتعلق بتلك المسألة
- لم يتم تناول هذه المسألة من خلال توضيح سابق صادر عن الهيئة

من الممكن أن تستغرق الهيئة فترة 40 يوم عمل للرد على طلب التوضيح. وإذا كان الطلب غير مكتمل، فقد تطلب الهيئة تقديم مستندات إضافية، و بعد إعادة التقديم قد تستغرق الهيئة 40 يوم عمل إضافي للرد على الطلب.

إذا لم يوافق مقدم الطلب على رد الهيئة فيما يتعلق بطلب التوضيح، فإنه يجوز له تقديم طلب إلى الهيئة لإعادة النظر في [قرارها من خلال الرابط التالي](#) خلال 20 يوم عمل من تاريخ استلام نتيجة الطلب. يجب على المقدم تحديد أسباب عدم قبول قرار الهيئة بشأن طلب التوضيح، وستقوم الهيئة بإصدار القرار المعدل خلال 20 يوم عمل من تاريخ استلام الطلب.

تمتلك شركة ديلويت الخبرة الكافية لمساعدة المنشآت في تقديم طلبات التوضيح، ولديها ثروة من الخبرة المحلية والدولية في مساعدة المنشآت في هذا المجال بالتحديد الذي يستوجب تطبيق قوانين ضريبة القيمة المضافة المطبقة على الشركات العاملة في المنطقة.

## الهيئة الاتحادية للضرائب والهيئة العامة للزكاة والدخل تدعوان المنشآت لتقديم الإقرارات الضريبية في الوقت المحدد

أصدرت الهيئة الاتحادية للضرائب في الإمارات العربية المتحدة والهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية بيانات صحفية تدعو عبرها المنشآت المسجلة إلى تقديم الإقرارات الضريبية وسداد التزاماتها الضريبية في الاوقات المحددة لذلك.

**كشفت الهيئة الاتحادية للضرائب** عن أن عدد الأعمال المسجلة لضريبة القيمة المضافة الملزمة بتقديم إقراراتها وسداد الضرائب المستحقة عليها بحدٍ أقصى في التاسع والعشرين من شهر أبريل الجاري يقدر بحوالي 90 ألف مسجل لدى الهيئة منهم أكثر من 85 ألف عمل مسجل انتهت فتراتهم الربع سنوية الأولى بنهاية شهر مارس الماضي إضافة إلى الذين انتهت فتراتهم الشهرية بنهاية الشهر ذاته.

وجدت الهيئة الاتحادية للضرائب دعوتها للإسراع في تقديم الإقرارات وسداد الضرائب المستحقة (مع ملاحظة أن المدفوعات تتطلب وقتاً لتتم عملية تحويلها من خلال البنوك) تجنباً للتعرض لغرامات إدارية في حال عدم الالتزام بتقديم الإقرارات والسداد ضمن المهلة القانونية المحددة.

**وأكدت الهيئة العامة للزكاة والدخل** أن نهاية شهر أبريل الجاري سيكون آخر موعد لجميع المنشآت المسجلة في ضريبة القيمة المضافة، التي تبلغ توريداتها السنوية من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة مبلغ 40 مليون ريال أو أقل، إلى تقديم إقراراتها الضريبية للربع الأول من هذا العام. أما بالنسبة للمنشآت التي تتجاوز توريداتها 40 مليون ريال فعليها تقديم إقراراتها شهرياً في نفس الموعد.

وأوضحت الهيئة أن غرامة عدم تقديم الإقرار الضريبي خلال المدة المحددة لن تقل عن 5% ولا تزيد عن 25% من قيمة الضريبة، التي كان يتعين على المنشأة الإقرار بها، إضافة إلى غرامة التأخر في سداد الضريبة المستحقة، والتي تعادل 5% من قيمة الضريبة الغير المسددة عن كل شهر أو جزء منه.

## الهيئة العامة للزكاة والدخل تكشف عن دليل الواردات والصادرات

أصدرت الهيئة العامة للزكاة والدخل **بياناً صحفياً** تعلن فيه عن إصدار الدليل الإرشادي الخاص بالمعاملة الضريبية بما يتعلق بالواردات والصادرات من السلع والخدمات من وإلى المملكة.

تتلخص النقاط الرئيسية التي ذكرتها الهيئة في البيان في ما يلي:

- الأحكام الإنتقالية لإستيراد السلع والخدمات من وإلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- توريدات السلع التي تتم قبل الفسخ الجمركي لا تعد خاضعة لضريبة القيمة المضافة. لكنها تعتبر خاضعة للضريبة بعد الفسخ الجمركي الرسمي.
- وبالنسبة لإستيراد السلع الواردة إلى المملكة، أوضحت الهيئة أنه يتوجب إكمال البيان الجمركي مع توفير المعلومات المتعلقة بطبيعة السلع المستوردة، مثل رمز التعرف الجمركية، وبلد المنشأة، ووصف السلعة، وقيمة السلعة.
- وتضمن الدليل الإرشادي الواردات المعفاة من الضريبة والتي من أبرزها السلع الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر بالمائة وتشمل استيراد الأدوية المؤهلة والمعدات الطبية المؤهلة.

لا يتوفر هذا الدليل باللغة الإنجليزية بعد على الموقع الإلكتروني، بإمكانكم التواصل مع ديوليت في حال كان لديكم أية استفسارات تتعلق بالدليل.

## صندوق النقد الدولي: تنفيذ ضريبة القيمة المضافة وضريبة الانتقائية في الوقت المناسب ضروريان

### للاقتصاد العماني

أصدر صندوق النقد الدولي **بياناً صحفياً** بنتائجه الأولية عن اقتصاد عمان عقب زيارة للبلاد. وضمن أمور أخرى، وجد الصندوق أن تنفيذ ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية في الوقت المناسب سيكونان ضروريين لاقتصاد عمان.

هذه الملاحظة تمت على خلفية انخفاض أسعار النفط، وانخفاض إنتاج النفط وعجز الميزانية الكبير الذي يؤثر على إيرادات الحكومة.

لم تؤكد وزارة المالية العمانية رسمياً تاريخ تطبيق كلاً من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية.

## الهيئة العامة للزكاة والدخل تعدل نموذج تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة المتعلق بمبيعات المنازل الأولى للمواطنين السعوديين

قامت الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية بتعديل الحقل الثاني من إقرار ضريبة القيمة المضافة المتعلق بمبيعات المنازل الأولى للمواطنين السعوديين. فقد تمت إزالة الإشارة إلى المنزل الأول (تحت مسمى "منزل أول" في النسخة القديمة من الإقرار الضريبي) من إقرار ضريبة القيمة المضافة.

وقد أكدت الهيئة في مطلع هذا العام بأن الحكومة سوف تتحمل مبلغ ضريبة القيمة المضافة نيابة عن المواطنين عند شرائهم للمنزل الأول والتي قد تصل قيمتها إلى 850,000 ريال سعودي، لكن لم يتم الإفصاح بعد عن الآلية المتبعة لهذا القرار.

يؤثر هذا التغيير على بعض المكلفين مثل البنوك وشركات التمويل (التمويل الإسلامي) ومطورو العقارات (الذين يقومون بالبيع المباشر للعملاء). وقد يتوجب على هؤلاء المكلفين إعادة النظر في المعاملة الضريبية لمعاملات سابقة .

سنقوم بتزويدكم بالمزيد من التفاصيل فور صدورها.